

## السودان

## الخرطوم: مشروع دستور يحظر المناصب القضائية على المرأة

أثار تقدم جبهة الدستور الإسلامي بمشروع دستور جديد للسودان يحظر على المرأة تولي المناصب القضائية انتقادات في الوسط النسائي، وسط تعهدات بالحفاظ على المكتسبات

## الخرطوم - محيي الدين جبريل

تقدمت جبهة الدستور الإسلامي بمشروع دستور جديد للسودان، بالتزامن مع مشاورات تجريها الحكومة مع التيارات السياسية المختلفة بالبلاد لوضع الملامح العامة لصياغة دستور جديد يحل محل الدستور الحالي الذي حكم السودان منذ بداية الفترة الانتقالية لاتفاق السلام الشامل بالسودان قبل أن ينفصل الجنوب. ولعل أهم ما حواه مشروع الدستور المقدم من عدة تيارات إسلامية هو حظر تولي النساء للقضاء وجعله مهمة ينحصر شغلها في الرجال فقط.



انتقادات لمشروع دستور جبهة الدستور الإسلامي بوصفه غير صائب (رويترز)

ونصت المادة 74 - ب من مشروع الدستور، الذي اقترحتته جبهة الدستور الإسلامي، على «أن تختار الدولة للقضاء الاصلح المؤهلين له من الرجال». وتناول مشروع الدستور الإسلامي نقاطاً قال إنها تساهم في إكمال مثلث العدالة في نظام دستوري حديث بتكوين أركان النظام العدلي من ديوان المظالم وديوان القضاء وديوان الحسبة العامة.

وكان السودان من أوائل الدول في أفريقيا والمنطقة العربية التي تولت فيها النساء مناصب قضائية. وشهد العام 1965 تعيين أول امرأة سودانية قاضية مدنية، وتم تعيين أول امرأة قاضية شرعية في العام 1970. وقد أعطى دستور السودان لسنة 1998 المرأة حق الترشح لانتخابات الرئاسة لمنصب رئاسة الجمهورية، أي حق الإمامة الكبرى، الأمر الذي تعتبره التنظيمات النسوية في السودان مصدر فخر

وتناهض ما سماها مظاهر العلمانية، التي يقول منظرو الحزب إن الدستور الانتقالي الذي أوجدته اتفاقية السلام الشامل هو المسؤول عنها.

وقال أمين التعبئة السياسية في حزب المؤتمر الوطني الحاكم، حاج ماجد سوار، إن حزبه وضع خطاً للحوار مع كل القوى السياسية حول الدستور بما فيها المؤتمر الشعبي بقيادة حسن الترابي والحزب الشيوعي. وأكد سوار أن المحافظة على الديمقراطية تعتبر أهم بنود الحوار، غير أنه شدد على تمسك حزبه بالشرعية الإسلامية، التي قال «إنها تعتبر من الثوابت التي لا تحتمل تنازلات»، وذلك تماشياً مع ما سبق أن أعلنه الرئيس السوداني ورئيس المؤتمر الوطني الحاكم عمر البشير عقب إعلان استقلال جنوب السودان من أن دستور البلاد المقبل سيتأسس على مبادئ الشريعة الإسلامية.

## الكويت: حكومة جديدة - قديمة تنذر بأزمة

## الكويت - فادي الزين ووليد سليمان

بعد أخذ ورد بين رئيس الحكومة الكويتية المكلف جابر المبارك الصباح، والمعارضة التي يطغى عليها الإسلاميون، أصبحت التشكيلة الحكومية النور، أمس، خالية من أي معارض، لتدخل البلاد مرحلة جديدة، يبدو أن التنازيم سيكون عنوانها الأبرز، وفيما رفضت السلطة الحاكمة شروط المعارضة للمشاركة في الحكومة، أعلنت التشكيلة الوزارية التي أدت اليمين الدستورية، لتحضر اليوم الجلسة الأولى لمجلس الأمة، الذي ولد بعد الانتخابات الأخيرة التي جرت في الثاني من الشهر الجاري، وحصل فيها الإسلاميون على أكثر من 30 نائباً من أصل 50.

وكانت المعارضة قد اشترطت الحصول على 9 وزراء من أصل 15، على أن يكون وزراءها من غير النواب، لتضمن أكثرية في كل من مجلسي الوزراء والأمة، حيث يحق للوزراء التصويت، كما اشترطت، للدخول في الحكومة، التزام مبدئاً بتعديل الدوائر الانتخابية، فضلاً عن ضرورة تحقيق إصلاحات سياسية واسعة وإقرار تعديلات دستورية.

وضعت الحكومة الجديدة ستة أعضاء من مجلس الوزراء السابق المثير للجدل،

الذي كان يرأسه ناصر المحمد الصباح، وأبرز العائدين وزراء الداخلية والمالية والبلدية، بينما أربعة من أعضائها كانوا في السلك العسكري، الأمر الذي أثار استغراب المعارضة، التي رأت أن الكفاءة لم تكن هي المعيار في تأليف الحكومة، بحسب ما وعد به رئيسها جابر المبارك الصباح في وقت سابق.

وكان بارزاً غياب النساء عن التشكيلة الوزارية للمرة الأولى منذ إقرار حقوقهن عام 2006، ولعل هذا الغياب يعكس غيابهن عن التمثيل الشعبي أيضاً، حيث لم تفرز أي امرأة في الانتخابات التشريعية الأخيرة، وفور إعلان التشكيلة الحكومية، سارع أقطاب المعارضة إلى التنديد والاستنكار والتهديد، فأكد النائب السلفي وليد الطبطبائي أن «الحكومة الجديدة فيها نفس النهج السابق ولم يتغير»، متهماً بعض الوزراء بأنهم «عناصر تازيمية»، وكان لهم دور كبير في التنازيم في عهد الحكومة السابقة، وأعرب عن خيبة أمهه من الأسماء الجديدة، وأسفه من رفض تخصيص تسع حقائب للغالبية النيابية، وأشار في تعليقه إلى وجود «من يخلق أزمة» في الإمارة، حتى إنه رأى أن «هذه الحكومة ستكون مؤقتة، ومهمتها محصورة في التصريف العاجل للأعمال لانتخاب

رئيس مجلس الأمة ونائبه». بدوره، أدلى النائب الإسلامي المعارض، مبارك الوعلان، بتصريح حمل النبرة نفسها لزميله الطبطبائي، إذ أعرب عن خيبة أمهه في التشكيلة، واتهم بعض أعضائها بحمل «نفس عنصري بغيض»، مع تسجيله «غياب الانسجام عنها كقريب عمل»، كما توقع أن يكون التصادم قريباً معها. أما من ناحية الموالية، فقد وصف النائب علي الراشد الحكومة الجديدة

حكومة لا تضم أي معارض وفيها 6 أعضاء من الوزارة السابقة



المعارضة الإسلامية ستصوت لسلفي خالد السلطان (اليمين) كنائب لرئيس مجلس الأمة (رويترز)

بأنها «حكومة تكنوقراطية، ولم تخضع للمحاصصة»، مشدداً على «وجود إعطائها الفرصة للعمل»، إلا أن الراشد استنكر عدم وجود أي امرأة في الحكومة الجديدة، شأنها في ذلك شأن مجلس الأمة 2012. وفي السياق، ذكرت مصادر أن الحكومة سوف تصوت لمصلحة النائب محمد جاسم الصقر، المرشح لرئاسة مجلس الأمة، ضد النائب أحمد السعدون المدعوم من الإسلاميين. وكشفت المصادر أن المعارضة اتفقت على التصويت لكل من السعدون لرئاسة المجلس، والنائب السلفي خالد السلطان لمنصب نائب الرئيس علناً من دون التقيّد بالتصويت الإلكتروني المعمول به في المجلس منذ عام 2006، بحيث يكون التصويت ورقياً، بحجة أن النظام الإلكتروني قد يحدث به تلاعب، يؤدي إلى نتائج غير حقيقية، وأيضاً من أجل التأكد من أن المعارضة قد صوتت بعضها لبعض. وأكد النائب مرزوق الغانم، وهو قريب من المرشح الصقر، التصدي «لأي محاولة لخدش مبادئ السرية وهيبة اللائحة الداخلية في انتخابات رئاسة مجلس الأمة»، كما اتهم الغانم المعارضة بأنها «تسعى إلى العودة بالزمن إلى الوراء بتغيير آلية التصويت في انتخابات الرئاسة من النظام الإلكتروني إلى الورقي».

## ما قل ودل

بزأ القضاء التونسي أمس رئيس الوزراء الليبي السابق البغدادي المحمودي الذي كان متهما بعبور الحدود بطريقة غير مشروعة، والذي تطالب ليبيا باسترداده. وأعلن وكيل المحمودي، المحامي مبروك كرشيد، أن «محكمة توزر برأت البغدادي المحمودي، وطلبنا إطلاق سراحه فوراً. قانوننا ليس هناك أي سبب لإبقائه في السجن؛ لأن اعتقاله غير مشروع، والأسباب محض سياسية». متهما السلطات التونسية «بتنفيذ توجيهات ليبية».

(أ ف ب)

## الخلافت تغيب عن لقاء أوباما وبينغ... وبكين تساعد أوروبا

يعرب عن استعداد بلاده «للاسهام بشكل أكبر في إيجاد حل لأزمة الديون في أوروبا» التي وافقت من جهتها على تسريع المفاوضات لمنح الصين وضع اقتصاد السوق، وذلك على لسان فان رومبوي ورئيس المفوضية الأوروبية جوزيه مانويل باروزو على هامش القمة الصينية - الأوروبية الـ 14 التي ستعقد في العاصمة الصينية، والتي كانت قد أُرجئت في تشرين الأول الماضي بسبب الأزمة المالية.

وقال فان رومبوي لوبن جياواو، الذي لم يقدم أي توضيحات بشأن دعم الصين للاتحاد الأوروبي، إنه «يعود إلى الصين أن تتخذ قراراتها الخاصة في ما يتعلق بمساهماتها في استقرار منطقة اليورو». وقبل انعقاد القمة، شدد فان رومبوي على أن الاقتصاديين «أصبحت مرتبطين بشكل بات لأي تغيير في نسبة نمو أحد الشريكين الاستراتيجيين، تأثيراً مباشراً وملموساً على الآخر».

(أ ب، أ ف ب)

وهذا يعني انه لا بد أن يكون هناك تدفق تجاري متوازن، ليس بين الولايات المتحدة والصين فحسب، بل في العالم أجمع».

وبوجود شي جين بينغ، رأى أوباما أن «تعاوناً قوياً بين الولايات المتحدة والصين سيكون أمراً مفيداً لاستقرار العالم»، من دون أن ينسى التشديد على أن بلاده ستواصل إثارة موضوع حقوق الإنسان في الصين. وفيما أشاد أوباما بإنجازات بكين وواشنطن في ملفي إيران وشبه الجزيرة الكورية، فقد لاحظ الصحافيون تعمده تفادي الحديث حول الملف السوري حيث الاختلاف كبير بين واشنطن وبكين، وهو ما تجلى في مجلس الأمن الدولي. بدوره، اكتفى شي جين بينغ بالإشارة إلى أنه يريد أن تستمر العلاقة مع واشنطن على القاعدة التي أرساها الرئيس هو جينتاو «من أجل تعميق الصداقة بين شعبي البلدين».

وفي بكين، كان رئيس الوزراء الصيني

فيها، بما أن الصين تُعتبر اليوم حاملة جزء كبير من الديون الأميركية، بالطبع إضافة إلى نقاشات عديدة حول الملفات محل الاختلاف بين بكين وواشنطن، كالملف السوري والسنوي الإيراني وأزمة العجز في الميزان التجاري لصالح الصين، في ما يتعلق بالتجارة البيئية بين البلدين والخلاف حول سعر صرف العملة الصينية «اليوان». غير أن هذه الملفات الخلافية غابت تقريباً عن أجواء المؤتمر الصحافي للرجلين، بحسب ملاحظة وكالة «أسوشيتد برس»، ما عدا الاشارات العابرة التي أدلى بها أوباما، كدعوته بكين إلى «احترام القواعد المرعية الإجراء» في الاقتصاد العالمي. وبعدما أشاد بـ«التطور العظيم للصين خلال العقدين الأخيرين»، قال أوباما إنه «مع زيادة القوة والازدهار، تزداد أيضاً المسؤوليات» الملقاة على بكين. وتابع «نريد أن نعمل مع الصين على أن يتبع الجميع نفس القواعد المرعية الإجراء في ما يتعلق بالنظام الاقتصادي العالمي،

كان يوم أمس يوم الصين بامتياز، إذ حل «رئيسها المقبل» ضيفاً على واشنطن، فيما استقبلت بكين المسؤولين الأوروبيين؛ ففي عاصمة الاتحاد الأوروبي، بكين، كان رئيس الحكومة الصينية وين جياواو يطمئن رئيس الاتحاد الأوروبي، هرمان فان رومبوي، خلال القمة الصينية - الأوروبية، إلى أن بكين ستساعد الاتحاد الأوروبي في أزمة ديونه، بينما كان الرئيس الأمريكي باراك أوباما يتعرف إلى نظيره الصيني المستقبلي، نائب الرئيس شي جين بينغ المتوقع أن يخلف هو جينتاو في الرئاسة مطلع العام المقبل، بعد أن يتسلم رئاسة الحزب الشيوعي الحاكم في تشرين الأول المقبل.

وأقام أوباما استقبالاً حاراً واستثنائياً للرئيس المستقبلي شي جين بينغ، في المكتب البيضاوي المخصص عادة لاستقبال رؤساء الدول. لقاء كان الأول بين الرجلين، وتخللته نقاشات لا شك أن الموضوع الاقتصادي كان رئيسياً